تأثير استراتيجية الفاعلين الخارجيين على الأمن العربي

أبوظبي – 14 أغسطس 2014

استضاف مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة الأستاذ مصطفى سالم، الخبير المتخصص في شؤون الأمن الإقليمي ومستشار الشؤون الأمنية، في محاضرة عامة، يوم الخميس الموافق 14 أغسطس 2014، ليلقي الضوء على أبرز التحولات في أدوار الفاعلين الخارجيين بالمنطقة العربية.

وقد أشار سالم إلى أن المنطقة العربية تشهد تحولات جذرية تعود لمرحلة ما بعد الاحتلال الأمريكي للعراق في عام 2003، إذ تصاعدت بعدها أدوار الفاعلين الإقليميين، خاصة تركيا وإيران، في التفاعلات العربية – العربية، وفي كافة القضايا الجوهرية التي سيطرت على إقليم الشرق الأوسط. ثم بدأت المنطقة تتعرض لتحولات أخرى وظواهر جديدة لايزال بعضها قيد التشكل، منذ اندلاع "الثورات العربية" في عام 2011 وحتى الآن، وهي مرحلة تشهد حالياً تغيراً ملموساً في أدوار الفاعلين الخارجيين بالمنطقة، لاسيما مع التقارب الأمريكي – الإيراني، وما يتركه من تداعيات متوقعة على مجمل تفاعلات الإقليم.

الاعتماد الأمريكي على تركيا

أكد المحاضر في حديثه على أن المصالح الاستراتيجية الحيوية للولايات المتحدة في المنطقة العربية، والمتمثلة في حماية إسرائيل، وضمان تدفق النفط والحفاظ على الأنظمة القائمة، لم تتغير واقعياً بعد احتلال العراق في عام 2003، سوى ما يتعلق منها باستقرار النظم العربية، حيث عمدت مراكز الفكر الأمريكية إلى وضع خطط متعددة لإعادة فك وتركيب المنطقة إلى دويلات يمكن التعامل معها بشكل أسهل.

وقد حاولت إدارة الرئيس الأمريكي السابق جورج بوش الابن تحقيق تغيرات كبرى بالمنطقة من خلال القيام بما يلي:

1- إحداث خلاف مذهبي سني–شيعي: والسماح لإيران بتصعيد نفوذها الإقليمي، والضغط على مصر والسعودية وبعض الدول العربية من أجل الإصلاح السياسي، والسعي إلى عودة الراديكاليين الإسلاميين والإرهابيين الذين نسقت مع بعضهم واشنطن سابقاً في أفغانستان والبوسنة والهرسك وكوسوفو والجزائر إلى مواطنهم الأصلية.

2- الاعتماد الأمريكي على تركيا: حيث قدمت تركيا نفسها باعتبارها النموذج الإسلامي الحداثي، ونجح رئيس الوزراء التركي، رجب طيب أردوغان، في إقناع الغرب بتسويق النموذج التركي باعتباره الأكثر اعتدالاً، ومن ثم بدأ التلاقي الأمريكي – التركي على دعم تيارات الإسلام السياسي، خصوصاً جماعة الإخوان المسلمين، وأيد ذلك كل من بريطانيا وإيطاليا وإسبانيا تحديداً، ليبدأ صعود التيارات الإسلامية مع بروز مفاهيم جديدة مثل الدمقرطة والشرق الأوسط الكبير، بدعم كامل من تركيا التي أضحت أكثر تدخلاً في قضايا الإقليم المختلفة، مثل الصراع الفلسطيني – الإسرائيلي، والعراق، كما أصبحت تركيا مدخلاً لترتيبات عسكرية وأمنية جديدة بالإقليم، أبرزها الدرع الصاروخية، والأنشطة الاستخباراتية بالمنطقة.

إعادة توجيه الدور الإيراني

وذكر سالم أنه بعد فترة وجيزة من اندلاع "الثورات" العربية، حدثت تحولات كبرى جديدة على مستوى تغير أدوار الفاعلين الخارجيين بالمنطقة العربية، فبعد أن فشل التحالف التركي ـ الإخواني عقب ثورة 30 يونيو 2013 في مصر، وعودة المحور المصري – الخليجي على أسس وثوابت أقوى مما كانت عليه، عرف الدور التركي انتكاسة هائلة يُتوقع لها أن تستمر خلال المرحلة المقبلة، لتعمد الولايات المتحدة إلى عدة أمور أبرزها: عدم التدخل العسكري في سوريا واستنزاف قدرات واحدة من الدول العربية الرئيسية في أتون صراع داخلي ممتد، ومحاولة علاج فشل الوكيل التركي عبر إعادة توجيه دور إيران بالمنطقة، ليس باعتبارها شرطي الخليج، كما كان قبل الثورة الإيرانية عام 1979، ولكن بالعمل على خطوات متوازية تقود لاحتواء إيران، ثم تحويلها إلى الوكيل الجديد بالمنطقة بديلاً عن تركيا، وذلك عبر عدة خطوات، أبرزها:

1- إضعاف المحور الإيراني بالمنطقة (سوريا وحزب الله وحركة حماس)، وفي سبيل ذلك يتم العمل على إطالة أمد الصراع

الداخلي في سوريا، لاستنزاف قدرات هذا المحور، ثم خوض إسرائيل حرباً ضد حركة حماس لإضعافها على الرغم من خروجها جزئياً من المحور الإيراني - السوري عقب الأحداث في سوريا.

2- التوصل لاتفاق مع إيران يلجم طموحها النووي، وفي سبيل ذلك تم فرض عقوبات دولية وأمريكية أدت إلى إجبار إيران على التفاوض بجدية مع الغرب، لكنه تفاوض سوف يفضي إلى تفاهمات تؤدي لتعزيز الدور الإيراني بالمنطقة.

3- استنزاف قدرات إيران في المشرق العربي، حيث الصراع السوري، وخروج حزب الله من معاقله اللبنانية،

> أن إيران لاتزال مهدداً أساسياً، وليست منافساً، وأننا لانزال أمام إشكالية واضحة تتعلق بحدود الدور الإيراني المفترض، والذي يرتبط بالتنازلات المتبادلة ما بين واشنطن وطهران، وعلى المحور العربي أن يعمل على الحد من التدخلات الإقليمية بالمنطقة.

وإنهاك حماس، وهو ما يعني عودة إيران إلى منطقة الخليج باعتبارها منطقة نفوذها الأساسي بعد المشرق العربي والبحر المتوسط، وذلك كي تحدث توازنات جديدة لمضاهاة المحور المصري - الخليجي.

محددات لمستقبل التدخل الخارجي

وأكد الأستاذ مصطفى سالم على بعض الملاحظات حول مستقبل الدورين التركي والإيراني، وذلك على النحو التالي:

1- تراجع الدور التركي خلال المرحلة المقبلة، إذ سوف ينشغل أردوغان في صراع سياسي داخلي حول الدستور الجديد، هذا علاوة على فقدان تركيا شعبيتها بالمنطقة عموماً، وضعف محورها المستند فقط إلى دولة قطر.

2- تصاعد الدور الإيراني في منطقة الخليج لتعويض خسارتها الإقليمية في المشرق العربي، حيث سوف تلعب إيران دور المهدد للأمن الخليجي، خصوصاً إذا فشل الاتفاق مع الولايات المتحدة أو تعطل تنفيذه في أي مرحلة لاحقة.

وانتهى سالم بالتأكيد على عدد من المقترحات للتعامل مع هذه التطورات أهمها:

1- ضرورة التعامل مع الحالة القطرية، حيث يجب أن تتعاون الدول العربية من أجل ضبط إيقاع قطر.

2- الانتباه إلى استمرار التواجد الأمريكي بالمنطقة، لكن مع إمكانية سماحها بتعظيم نفوذ طهران في منطقة الخليج تحديداً، إذ ما توصل الطرفين لمقايضة حول الملف النووي الإيراني.

3- عدم الارتكان العربي إلى دور الفاعلين الجدد بالمنطقة، وتحديداً روسيا، فثمة مصالح مشتركة حالياً، إلا أن مراجعة بسيطة للتاريخ القريب تؤكد أن روسيا، وقت الاتحاد السوفييتي، لم تكن هي الدولة التي يمكن الاعتماد عليها لتحقيق الاستقرار أو مصالح الدول العربية التي كانت متحالفة معها خلال الحرب الباردة. وأن أحد العوامل الأساسية التي تحقق التوزان الإقليمي في الفترة القادمة ليس التخوف من قدرات إيران العسكرية – التي لم يجر اختبارها – وليس الاعتماد على حلفاء دوليين بشكل كبير، بل العمل على تعزيز دعائم المحور الخليجي - المصري - الأردني والتوسع قدر الممكن في ضم دول أخرى، عربية وخارجية، تهدف إلى دعم الاستقرار بالمنطقة.

4- إيلاء مزيد من الاهتمام لأمن منطقة البحر الأحمر، فهي منطقة نفوذ إسرائيلي وإيراني؛ الأمر الذي يؤثر على الأمن العربي في منطقة تجارية حيوية (المحيط الهندي وبحر العرب)، فضلاً عن التأثير على الدولة اليمنية المعرضة للانقسام.

أخيراً، أكد المحاضر أن إيران لاتزال مهدداً أساسياً، وليست منافساً، وأننا لانزال أمام إشكالية واضحة تتعلق بحدود الدور الإيراني المفترض، والذي يرتبط بالتنازلات المتبادلة ما بين واشنطن وطهران، وعلى المحور العربي أن يعمل على الحد من التدخلات الإقليمية بالمنطقة، ويحفظ التوازنات الإقليمية قدر الممكن، ويحفظ ما بقي من دول عربية تواجه تحديات داخلية جسيمة.

التحديات الاستراتيجية المحيطة بمنطقة الخليج العربي

أبوظبي – 13 أغسطس 2014

عقد مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة حلقة نقاشية، استضاف خلالها الأستاذ محمد عزالعرب، الباحث بمركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، والخبير المشارك بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية، الأربعاء الموافق 13 أغسطس 2014، ودارت حول "التحديات الاستراتيجية التي تواجه دول الخليج العربية في المدى المنظور".

وأكد عزالعرب في ورقته الرئيسية أن هناك الكثير من التهديدات الخارجية تواجه دول مجلس التعاون الخليجي، أبرزها نتج عن التغيرات التي مرت بها المنطقة العربية خلال السنوات الثلاث الأخيرة، والتي شهدت موجات "ثورية" متعددة، وصعوداً للتيارات الإسلامية إلى سدة الحكم ثم سقوطها في مصر، حيث تتمثل هذه التحديات في مجموعة مترابطة ومعقدة من التهديدات، والتي من أبرزها: مشكلات عدم الاستقرار في مملكة البحرين، وتنامي التهديدات غير التقليدية مثل الاختراقات الحدودية في بعض المناطق التي تجمع ما بين الأنشطة الإرهابية وجماعات الإجرام العابرة للحدود، وأزمات عدة تمر بها دول الجوار حيث تصدع الدولة في كل من سوريا والعراق واليمن، واستمرار التهديد الإيراني، وانتشار نماذج الدول الفاشلة بالإقليم وتمدد التنظيمات الجهادية المسلحة العابرة للحدود.

تحولات النظام العالمي وتأثيرها على الشرق الأوسط

أبوظبي – 28 أغسطس 2014

نظم مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة يوم الخميس الموافق 28 أغسطس 2014، لقاءً عاماً قدمت خلاله الأستاذة كارن أبوالخير، المستشار الأكاديمي لشؤون العلاقات الدولية بالمركز الإقليمي للدراسات الاستراتيجية بالقاهرة، تحت عنوان "تحولات النظام العالمي وتأثيرها على منطقة الشرق الأوسط".

أكدت أبوالخير أن النظام الدولي يشهد حالة من التحولات واسعة النطاق تؤثر على تفاعلات وتوازنات القوى في النظام الدولي، فقد مثلت الأزمة المالية العالمية منذ عام 2008 ما يمكن أن يسمى نقطة التحول Tipping point، لأنها أظهرت بوضوح تحول مقدرات القوة المالية على الأقل، إلى مجموعة من القوى المتوسطة التي تجمعت في إطار مجموعة العشرين للتكاتف مع الدول الصناعية الكبرى في منع النظام المالي العالمي من الانهيار.

وأضافت المحاضرة أن "الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الدول الصناعية الكبرى، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي واليابان في أعقاب الأزمة المالية، أكدت على هذا التحول، إذ تعافت القوى الصاعدة سريعاً، بينما ظلت الدول الكبرى تعاني، بل إنها سعت لإقناع الدول ذات الفوائض المالية الكبيرة بالاستثمار فيها ودعمها. وبالمقابل سعت الدول الصاعدة لتحويل سطوتها المالية إلى نفوذ سياسي على الساحة العالمية، في ظل حالة السيولة وعدم الاستقرار التي تواكب هذه المرحلة من تحولات القوة.

وقد رصدت أبوالخير بعض الملامح الأساسية التي سيكون لها تأثير على مستقبل الشرق الأوسط، ومن أبرزها:

أولاً: تحول النظام العالمي من الأحادية القطبية إلى تعدد المراكز

أدت تحولات القوة في النظام العالمي بعد الأزمة المالية العالمية إلى تراجع واضح في قدرة الدول الغربية، خاصة الولايات المتحدة، فالنظام الدولي يتجه حالياً إلى حالة من "تعدد المراكز"، حيث ظهرت العديد من الدول ذات مستوى متقارب من القوة، وإن كانت هذه القوة تتجلى بشكل أكبر - حتى الآن - على المستويات الإقليمية منها على المستوى العالمي. فبالإضافة إلى القوى "التقليدية"، الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي، يشهد النظام الدولي صعود عدة قوى آسيوية في وقت واحد لأول مرة في التاريخ: الصين والهند واليابان. كما تسعى روسيا بقوة لاستعادة مكانتها السابقة كقطب دولي، بينما تسعى ألمانيا لإيجاد صيغة جديدة للتفاعل بوصفها القوة الأولى على الساحة الأوروبية.

وتسعى هذه القوى الصاعدة لأسباب متعددة لإيجاد موطأ قدم لها في منطقة الشرق الأوسط، عبر وسائل ومداخل مختلفة، لاسيما مع بداية تراجع الهيمنة الأمريكية أمام مزاحمة دول من داخل الإقليم ومن خارجه، أضحت تلعب أدواراً أكثر نشاطاً في الإقليم.

ثانياً: التنافس الدولي المفتوح في بيئة صراعية

يعد إقليم الشرق الأوسط تاريخياً من أكثر المناطق تأثراً بتفاعلات التنافس الدولي، ويتضح ذلك حالياً في الانخراط الروسي الصريح في قضايا المنطقة، واستعداد الصين لانتهاج سياسة خارجية أكثر نشاطاً فيها، بالإضافة إلى إعادة تقييم الولايات المتحدة لمواقفها، واتجاهها لتسوية القضايا الساخنة في المنطقة، خاصة الملف الإيراني، لتقليل العبء الذي تضعه على الإدارات الأمريكية.

ويغيب عن هذا التنافس منطق الحرب الباردة، حيث كان كل من القطبين على استعداد لتحمل تكلفة اقتصادية أو عسكرية لاجتذاب دول تنتمي إلى المعسكر الآخر، أو منعها من الانضمام إليه، فالتنافس الدولي الراهن يقوم على تحقيق المكاسب المباشرة التي تصب في صالح تعظيم القوة.

ثالثاً: تغيرات خريطة الطاقة العالمية

تقع قضية تأمين موارد الطاقة في قلب حالة التنافس المتصاعد التي يشهدها النظام العالمي. يدعم هذا التنافس الاتجاه لتنمية مصادر متنوعة لموارد الطاقة، وتأمين نقلها إلى الدول المستهلكة عبر مسارات مختلفة بعيدة عن مناطق التوتر والصراع. ومن المنتظر أن يؤثر السعي

لتطوير مصادر جديدة للطاقة بدرجة أو بأخرى على الدور المحوري لإقليم الشرق الأوسط، خاصة في ظل الاتجاه لتطوير إنتاج الطاقة من مناطق جديدة، ومن أهمها: ثورة النفط والغاز الصخري في الولايات المتحدة وكندا، والاكتشافات النفطية شرق المتوسط، وموارد منطقة بحر قزوين، علاوة على منطقة وسط آسيا التي أصبحت مصدراً أساسياً لتوريد الطاقة للصين عبر خطوط الأنابيب الأرضية.

رابعاً: الأهمية المتزايدة للمنظمات والتكتلات الإقليمية

برزت ظاهرة اكتساب المنظمات الإقليمية أدواراً جديدة ظهرت على المستوى العالمي في عدة حالات، منها "منظمة شنغهاي للتعاون" التي تضم روسيا والصين ودول وسط آسيا، والتي كان التعاون الأمني بين أعضائها هدفاً رئيسياً وراء قيامها، ثم امتد نشاطها ليشمل التعاون في مجال الطاقة

> **هناك وجهتان للنظر حول موقع الشرق الأوسط في الواقع العالمي، أحداها ترى استمرارية الاهتمام الدولي بها، والأخرى تذهب إلى أن المنطقة قد تكون على أبواب مرحلة من الاضمحلال والتراجع، تقلل من أهميتها على جميع المستويات.**

وتنشيط التجارة بين الدول الأعضاء. وأصبحت المنظمة تمثل تكتلاً سياسياً يستطيع الوقوف أمام أية تحركات غربية تهدف للتدخل، حتى بغطاء أممي تحت دواع إنسانية أو أمنية، في إقليم وسط آسيا.

ومن أبرز التكتلات الإقليمية المتصاعدة "مجلس القطب الشمالي" التابع للأمم المتحدة، المختص أصلاً بمتابعة التداعيات البيئية لاستغلال موارد القطب الشمالي. حيث ازداد التنافس بين الدول المشاطئة لمياهه المتجمدة، حيث تشير بعض التقديرات إلى أنها قد تحتوي على 30% من موارد العالم غير المكتشفة من الغاز، و15% من الموارد غير المكتشفة من البترول، بالإضافة إلى إمكانية استغلالها كممر للتجارة البحرية بتأثير تغير المناخ وذوبان الثلوج.

الشرق الأوسط والواقع العالمي الجديد

وحول موقع الشرق الأوسط في الواقع العالمي الجديد، أشارت أ. كارن إلى تباين التوقعات حول الأهمية المستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط في إطار تحولات النظام العالمي الجديد الذي بدأت ملامحه الأولية تتشكل في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين. فالبعض يشير إلى استمرارية الاهتمام الأمريكي بقضايا المنطقة، وتصاعد اهتمام قوى دولية أخرى مثل الصين وروسيا، كدليل على أن المنطقة ستظل تحتل مكانة محورية على الأقل خلال العقدين القادمين.

ويرتبط بما سبق التطورات الحادثة خارج إطار الإقليم. فهناك تصاعد للتنافس الاستراتيجي في آسيا، يتمحور بشكل كبير حول السيطرة على البحار والمحيطات في شرق وجنوب القارة، خاصة فيما يتعلق بالمضايق التي تمر منها حركة التجارة وواردات الطاقة. ويزيد هذا التنافس من مخاطر اعتماد دول آسيوية محورية، مثل الهند والصين، على النقل البحري، لهذا تسعى لتأمين احتياجاتها من الطاقة من مصادر جديدة تسمح بنقلها عبر خطوط أنابيب أرضية، مثل منطقة وسط آسيا. كما تسعى لتدعيم قوتها الاقتصادية عبر إحياء "طريق الحرير القديم"، من خلال شبكة ممتدة بحرياً وبرياً من التبادل التجاري والمشاريع المشتركة.

أخيراً، ترى أبو الخير أنه على الرغم من سيطرة الأحداث الإقليمية بشكل كبير على اهتمام قادة المنطقة، فإن التحولات الكبيرة التي يشهدها النظام العالمي تحتم عليهم مواصلة الاهتمام بما يقع خارج الإقليم والتفاعل معه، وتطوير مقاربات جديدة تسمح لدول الإقليم بحماية مصالحها، وتطويع هذه التفاعلات لتحقيق أكبر فائدة ممكنة. وحتى إن لم يكن لبعض القضايا الدولية تأثير مباشر على دول المنطقة في المدى القصير، فإن تأثيراتها ستمتد إلى المنطقة إن آجلاً أو عاجلاً في ظل نظام عالمي يتسم بالتشابك والاعتماد المتبادل لدرجة تكاد تكون غير مسبوقة.

التحديات الأمنية الداخلية في دول الثورات العربية

أبوظبي - 21 أغسطس 2014

نظم مركز المستقبل للأبحاث والدراسات المتقدمة محاضرة عامة يوم 21 أغسطس 2014، ألقى خلالها اللواء/ صلاح الدين الشربيني، مساعد وزير الداخلية، ورئيس قطاع الأمن المركزي المصري سابقاً، محاضرة تحت عنوان "الخلل.. التحديات الأمنية الداخلية في دول الثورات العربية".

وركزت المحاضرة على أبرز جوانب الخلل الأمني الذي أعقب الثورات، خصوصاً في مصر وتونس واليمن، ليوضح أن هذا الخلل لا يعود لمرحلة ما بعد الثورات فقط، بل إنه يعود كذلك إلى الخلل الذي قائماً، ولايزال، في الفلسفة التي يقوم عليها الأمن في الدول والمجتمعات العربية التي شهدت الثورات.

وأكد اللواء الشربيني على أن حالة الخلل الأمني بدول الثورات يعود إلى غياب هذه الفلسفة الشاملة، موضحاً أن أبرز العناصر قادت إلى حالة الخلل الأمني في مرحلة ما بعد الثورات، تشتمل على: وجود فهم خاطئ للحريات وللمفاهيم المرتبطة بالحقوق والواجبات، وعدم قدرة أي جهاز أمني مهما كانت قوته على الوقوف ضد متظاهرين سلميين، ووجود خلل اجتماعي يقود لتعزيز المذهبية والقبلية والطائفية، وخلل إعلامي يقود لتشويه الأمور ولا يوصل الرسالة الصحيحة في الوقت الصحيح، علاوة على بعد هو الأهم يتعلق بالخلل السياسي، حيث لا رؤية واضحة لإدارة التغيير أو المشاركة في الحكم والسلطة.